

بحث حول اصل نشأة الدولة مقدمة المبحث الأول: النظريات الغير قانونية المطلب الأول : النظريات الثيوقراتية المطلب الثاني: النظريات الطبيعية المطلب الثالث: النظريات الاجتماعية (السوسيولوجية) المبحث الثاني: النظريات القانونية المطلب الأول: النظريات الاتفاقية المطلب الثاني: النظريات مجرد خاتمة مقدمة: اختلف علماء القانون والاجتماع والتاريخ حول أصل نشأة الدولة، وترتبط على هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار والنظريات التي وضعها لتفصير هذه النشأة . ثم أن البحث عن أصل نشأة الدولة وتحديد وقت ظهورها يعد من الأمور العسيرة ، إذ لم نقل مستحلبة ، ذلك أن الدولة ظاهرة اجتماعية يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة ، وهي في تطورها تفاعل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة . فنجد البعض يقسمها إلى نظريات ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية ، وذلك لقرب هذه النظريات أو بعدها من الفكرة الديمocratique ، ويرى البعض إرجاع هذه النظريات إلى اتجاهين اتجاه نظري وآخر واقعي أو اتجاه غيبي وآخر علمي. ولعل أفضل تقسيم لهذه النظريات هو التقسيم الثنائي وهو النظريات الغير قانونية والنظريات القانونية والتي بدورها تتفرع إلى عدة مطالب وفروع. والإشكالية المطروحة: ما هو الأصل والعوامل التي أدت إلى نشأة الدولة؟ المطلب الأول : النظريات الثيوقراتية . درج الفقهاء في مصر على وصف هذه النظريات بأنها نظريات دينية، مع أن المعنى الحرفي للمصطلح الفرنسي لا يعني النظريات الدينية بل يعني النظريات التي تنسب السلطة إلى الله. لذلك فمن إرادته يجب أن تكون فوق إرادات المحكومين. واستعملت النظرية الدينية في العصر المسيحي والقرون الوسطى والسبب يعود إلى دور المعتقدات والأساطير في حياة الإنسان ، وهو ما ترك البعض إضفاء صفة القدسية على أنفسهم وإضفاء صفة الإلهية عليهم . مما أدى إلى ظهور ثلاثة اتجاهات : وجدت هذه النظرية مجالاً رحباً في العصور القديمة؛ حيث تأثر الإنسان بالأساطير، فلن أن الحكم لله يعبد. ففي مصر الفرعونية كان فرعون هو الإله (رع)، وقد سجل القرآن الكريم قول فرعون في قوله : ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (القصص: من الآية 38) قوله تعالى : ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعُلَى﴾ (24) ( النازعات)، وفي بلاد فارس والروم كان الحكم يصطحب بصبغة إلهية . هو الذي يختار الملوك مباشرة لحكم الشعوب، ويترتب على ذلك عدم مسؤولية الملوك أمام أحد من الرعية، فلملوك أن يفعل ما يشاء دون مسؤولية أمام أحد سوى ضميره ثم الله الذي اختاره وأقامه . فمن نتائج هذه النظرية أن الحكم لا يكون مسؤولاً أمام أحد غير الله، عكس فكرة الحق الإلهي المقدس حيث توجد بها هذه التفرقة وهذا راجع لدعواي تاريخية. وذلك لهدم نظرية تأليه الحكم من ناحية، ولعدم المساس بالسلطة المطلقة للحاكم من ناحية أخرى . نظرية الحق الإلهي الغير المباشر لم تعد فكرة الحق الإلهي المباشر مستساغةً من الشعوب، ومع ذلك لم تندم الفكرة تماماً، ومؤديًّا هذه النظرية أن الله لا يتدخل بإراداته المباشرة في تحديد شكل السلطة، ولا في طريقة ممارستها، وأنه لا يختار الحكم بنفسه وإنما يوجه الحوادث والأمور بشكل معين يساعد جمهور الناس ورجال الدين خصوصاً على أن يختاروا بأنفسهم نظام الحكم الذي يرتضونه ويدعون له وهكذا، استناداً إلى اختيار الكنيسة الممثلة للشعب المسيحي؛ وفي صياغة أخرى ترى الكنيسة الكاثوليكية في محاولة لبس نفوذها، المطلب الثاني: النظريات الطبيعية 1 نظرية الوراثة: نشأة في ظل الإقطاعية وهي ترى أن حق الملكية الأرض وهو حق طبيعي ، فالدولة إذن وجدت نتيجة حق ملكية الأرض ومن أجل خدمة الإقطاعيين، 2) النظرية العضوية: هي من النظريات الحديثة، فهي تشبه جسم الإنسان المكون من عدة أعضاء ، يؤدي كل عضو منها وظيفة معينة وضرورية لبقاء الجسم ككل. نفس الشيء بالنسبة للأشخاص في الدولة ، حيث تؤدي كل مجموعة منهم وظيفة معينة وضرورية لبقاء كل المجتمع الذي يعمل وينشط كجسم الإنسان ، ولذا لا بد من وجود مجموعة من الناس تحكم ، ومجموعة من المحكومين تؤدي وظائف أخرى مختلفة . 3) النظرية النفسية: هي أيضاً نظرية حديثة ، وترى أن الأفراد لا يخلقون متباينون ، بل هناك فئتين : فئة تحب السلطة والزعامة ، ولها جميع المزايا التي تمكنتها وتأهلها لذلك بطبيعتها ، وفئة تميل إلى الخضوع والانصياع بطبيعتها أيضاً ، لهذه الأسباب نشأة الدولة، غير أن النظرية عنصرية في الأساس، ولا يستطيع أن يعيش منعزلاً، فيلتقي الذكر بالأثنى مكونين بذلك وحدة اجتماعية صغيرة وهي الأسرة، وتتفرع الأسرة وتنتسب مكونة العائلة، فالمدينة التي تكون نواة الدولة . والقائلون بها لا يرون الدولة إلا مرحلة متقدمةً ومتطرفةً من الأسرة، وأن أساس السلطة فيها يعتمد على سلطة رب الأسرة وشيخ القبيلة . ويلاحظ تأييداً لهذه النظرية، أن الأديان جميعاً تقر أن العالم البشري يرجع إلى زواج آدم بحواء أي إلى الأسرة ، لهذا قد يرى كافلوا بها أن المستصعب تصور عدم وجود هذه الرابطة العائلية التي تقيم فيما بعد /الوحدة السياسية/ وبعض الشواهد التاريخية تؤيد هذه النظرية. لكن هذه النظرية وجهت لها العديد من الانتقادات أهمها : 1/ فيها مغالطة تاريخية ، بحيث علماء الاجتماع يؤكدون أن الأسرة لم تكن الخلية الأولى للمجتمع ، بل أن الناس جمعتهم المصالح المشتركة والرغبة في التعاون على مكافحة أحداث الطبيعة قبل أن توجد الأسرة ، لذا كانوا يلتلون حول العشيرة التوأمية ، فأساس الصلة في هذه ليس الدم ولكن التوأم.

المطلب الثالث: النظريات الاجتماعية 1) نظرية التغلب والقوة وحيث إن القوى البشرية في صراع دائم ، والمنتصر يفرض إرادته على المهزوم ، والمنتصر النهائي يفرض إرادته على الجميع، ويكون بمثابة السلطة الحاكمة. فتنشأ بذلك الدولة مكتملة الأركان.

وقد تمحورت هذه النظرية في ثلاثة اتجاهات معينة: \*نظرية ابن خلدون \*نظرية الماركسية \*نظرية التضامن الاجتماعي. فكلا من هؤلاء الفقهاء يحاول تبرير نظرته حسب واقعه المعيشي فأبن خلدون يدافع على فرضه الثلاث الذي استخلصها من تفسيره الذي سماه العقلاني للتحول من الحكم بالشريعة إلى الحكم الاستبدادي المطلق. وبناء على هذا ظهرت ثلاث أنماط من الدول عبر التاريخ كانت تخدم مصالح طبقات معينة وبذلك نصل إلى المجتمع المنشود . والقوة الاقتصادية والحكمة سياسية. 3) نظرية التطور التاريخي ومن بينهم برلمي وجار نروسبنسن ، لذلك فإن السلطة في تلك الدول لا تستند في قيامها هي الأخرى على عامل واحد بل على عدة عوامل منها القوة والدهاء والحكمة والدين والمال والشعور بالمصالح المشتركة التي تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض ، فالدولة إذن وفقا لأنصار هذه النظرية ظاهرة اجتماعية نشأت بداعي تحقيق احتياجات الأفراد شأنها شأن الظواهر الأخرى. أقرب النظريات إلى الصواب. المبحث الثاني: النظريات القانونية المطلب الأول: النظريات الاتفاقية وتعرف أيضا بنظريات العقد الاجتماعي. ظهرت فكرة العقد الاجتماعي قدّيمًا كأساس لنشأة المجتمع السياسي عند الإغريق، فالنظام السياسي في نظرهم هو نظام اتفاق الأفراد على تكوينه للشهر على مصالحهم، ولا يتقيّد الأفراد بالقانون إلا إذا كان متفقاً على هذه الحقوق الطبيعية. ثم جاء النظام السياسي الإسلامي فأبرز عملية التعاقد ورتب عليها أثرها كما سنُبيّن فيما بعد، ثم ظهرت هذه الفكرة في كتابات بعض المفكّرين الغربيين منذ نهاية القرن السادس عشر، وقد اتفق الثلاثة على أن العقد الاجتماعي يقوم على فكريَّن أساسيَّتين : إداهاما: تتحصل في وجود حالة فطرية - بدائية - عاشها الأفراد منذ فجر التاريخ . وثانيتهما: تتدلى في شعور الأفراد بعدم كفاية هذه الحياة الأولى لتحقيق مصالحهم، فاتفقوا فيما بينهم على أن يتعاقدوا على الخروج من هذه الحياة بمقتضى عقد اجتماعي ينظِّم لهم حياة مستقرة، أي تعاقدو على إنشاء دولة ، فاختارت بذلك النتائج التي ربَّها كلُّ منهم على النظيرية. إذن ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة، استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحاكم. ولوك ، وروسو . أولا : نظرية هوتز : ( من أنصار الحكم المطلق ) ان الفترة التي عاش بها هوتز وما رافقتها من اضطرابات في كل من إنجلترا وفرنسا كان لها باللغ الأثر على الفكرة الذي عبر عنها بتأييده المطلق للحاكم . ابرز هوتز بحق الملك المطلق في الحكم من خلال طبيعة العقد الذي ابرم بين الأفراد للتخلص مما رتبته الطبيعة الإنسانية وزعزعتها الشريحة التي قاساها الأفراد في الحياة الفطرية قبل إبرام هذا العقد. لأن السلطة وفي وجهة نظره مهما بلغت من السوء فلن تصل إلى حالة الحياة الطبيعية التي كانوا يعيشونها. وهكذا يتمتع الحاكم على الأفراد بسلطة مطلقة ، ولا يحق للأفراد مخالفته هذا الحاكم مهما استبد أو تعسف . ثانيا : نظرية جون لوك : ( من أنصار الحكم المقيد ) إذا كان لوك يتفق مع هوتز في تأسيس المجتمع السياسي على العقد الاجتماعي الذي ابرم بين الأفراد لينتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة ، إلا انه يختلف معه في وصف الحياة الفطرية والنتائج التي توصل إليها . الحياة الفطرية الطبيعية للأفراد كما يصفها لوك فهي تتصح بالخير والسعادة والحرية والمساواة ، تحكمها القوانين الطبيعية وبالرغم من وجود كل هذه المميزات لدى الفرد إلا أن استمراره ليس مؤكداً وهذا بسبب ما يمكن أن يتعرض له من اعتداءات الآخرين . وهذا ما يدفع الإنسان إلى الحرية المملوقة بالمخاوف والأخطار الدائمة والانضمام إلى مجتمع ما مع الآخرين من أجل المحافظة المتبادلة عن أرواحهم وحرياتهم وأملاكهم . فهذه النظرية تقر بأن العقد الذي ابرم بين الأفراد وبين الحاكم لإقامة السلطة لا يمنح الحاكم السلطة المطلقة. إضافة إلى أن الحاكم في نظرية لوك طرف في العقد مثل الفرد. وما دامت أن شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات، فهو مقيد وملزم بتنفيذ الشروط، روسو لوك الحياة الفطرية حياة خير وسعادة يتمتع بها الأفراد بالحرية والاستقلال والمساواة يختلف مع لوك على أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي ترتب على ذلك . وذلك كمظهر الملكية الخاصة وتطور الصناعة من إخلال بالمساواة وتقييد الحريات فسر رغبة الأفراد في التعاقد على أساس ضمان استمرارية المساواة والحربيات العامة وضمان السلم الاجتماعي . فاتفق الأفراد فيما بينهم على إبرام عقد اجتماعي ، هذا العقد يقوم الأفراد من خلاله بالتنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية لمجموعة من الأفراد الذي تمثلهم في النهاية الإرادة العامة . هذا التنازل لا يفقد الأفراد حقوقهم وحربياته لأن الحقوق والحربيات المدنية استبدلت بتلك الطبيعية المتنازل عنها للإرادة العامة . الانتقادات التي تعرضت لها النظرية العقدية : - سميت هذه النظرية أو الاتجاه بالنظريات المجردة للعديد من الأسباب أهمها لعدم خروجها من طور التنظير ورفوف الأوراق إلى أرض الواقع ، ملت التسمية لروعه البناء النظيري وهشاشة أو استحاله تطبيقها أو إيجادها - إن وجدت في أرض الواقع . وكل هذه الأسباب كانت دافع لتجريد هذه النظريات في هذا الاتجاه. ومن أهم

النظريات المجردة :: 1- نظرية الوحدة 2- نظرية النظام القانوني 3- نظرية السلطة المؤسسة لهوريو وستدرس كل هذه النظريات على إنفراد مع ذكر مالها وما عليها . أولا : نظرية الوحدة ( جينلك ) بداية يحاول الفقيه جينلك أن يفرق بين المصطلحين \* العقد\* و \* الفونبارك\* ، فالمحصالح المتبادلة هي التي دفعت بالتعاقد ، فالبائع مثلا قد يحصل على مال و المشتري يحصل على أشياء غير التي دفعت للبائع ،